الحكومة تدعو إلى التريث في تغيير العملة المحلية

بغداد/المدى

دعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى التريث في قضية حذف الأصفار من العملة وتغييرها، معتبرة أن مجرد التفكير بسحب نحو ٤٠ تريليون دينار وخزنها وإتلافها يحتاج إلى دراسة جدية للموضوع.

وقال الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق لـ"السومرية نيوز"، إن "وجهة نظر الحكومة في قضية حذف الاصفار من العملة، وتغييرها هي التريث في الموضوع لأن المسالة ليست لها الأولوية في الوقت الحاضر"، مؤكدا أن "مجلس الوزراء يدرس حاليا الإمكانات والظروف المتاحة لمثل هذه العملية".

وأضاف العلاق أننا "لسنا متأكدين من أننا قادرون على ضبط عملية سحب الأموال الكبيرة في مثل هذه الظروف"، داعيا إلى "عدم التعجل بالأمر لان مجرد التفكير بسحب ما يقارب الـ ٣٠ - ٤٠ تريليون دينار وخزنها وإتلافها يحتاج إلى دراسة جدية للموضوع".

وأكد العلاق عدم وجود مشكلة في العملة الحالية لان الكثير من الدول تتعامل بهذه الطريقة".

وكانت اللجنة المالية استضافت في (٢٦ حزيران الماضي)، نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لمناقشة الآلية التي سيتبعها البنك في عملية حذف الأصفار والمدة التي ستستغرقها هذه العملية والمتغيرات التي ستطرأ على تبادل العملة.

وأكدت عضو اللجنة نجية نجيب أن "مجلس الوزراء وافق خلال اجتماعه بمحافظ البنك المركزي على مشروع حذف الأصفار وتبديل العملة العراقية بعد أن قرر في وقت سابق التريث بالمشروع نتيجة ارتفاع سعر الدولار في الأسواق المحلية خلال الأشهر الماضية".

وكان البنك المركزي اتهم في (١٢ أيلول ٢٠١١)، جهات حكومية بعرقلة الإصلاح النقدي وتوعد بمقاضاتها، محملاً تلك الجهات مسؤولية تعريض مصالح البلاد المالية إلى الخطر.

فيما اعتبر مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في (٢٥ آب ٢٠١١)، أن رفع الأصفار عن العملة يعد اكبر عملية فساد في العراق لو تمت خلال هذه الفترة، وتندرج تحت مسمى العبث الاقتصادي، محذراً من "مافيات عملة" تستعد لتزوير ترليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة.

يذكر أن بعض الخبراء الاقتصاديين يرون أن العراق غير مهيأ في الوقت الحاضر لحذف الأصفار من الدينار العراقي، مشيرين إلى أن الحذف يحتاج إلى استقرار امني وسياسي فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي.

في الوقت نفسه كشف عضو اللجنة المالية هيثم الجبوري، عن وجود (٣٦) ميزة في العملة الجديدة لضمان عدم تزويرها.

وقال الجبوري بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء): هناك الكثير من المواصفات، حيث ستتمتع العملة الجديدة بـ(٣٦) ميزة تضمن عدم إمكانية تزويرها، في حين أن العملة الحالية فيها (٨) ميزات.

وأوضح: أن الفئات التي سيتم طبعها توزعت بين ورقية وستكون بفئة الـ(٢٠٠) دينار وفئة الـ(١١٠) دنانير، والـ(٥٠) دينارا والـ(٢٥) دينارا، أما العملة الصغيرة وهي عملة معدنية فشملت فئة الدينار ونصف الدينار وربع الدينار والـ(١٠٠) فلس والـ(٥٠) فلسا والـ(٢٥) فلسا.

وأشار الى: أن المعنيين في تبديل العملية راعوا فيها كل الرموز الوطنية الموجودة في شمال ووسط وجنوب العراقية والتي ستطبع على ظهر ورق العملة كالملوية وأور وقلعة أربيل وشلال علي بيك وسد الموصل.

ويعتزم البنك المركزي حذف الأصفار وتبديل العملة في العام المقبل لتقليص حجم الكتلة النقدية، الأمر الذي حذر منه خبراء ومسؤولون حكوميون، محذرين من وجود "مافيات" تستعد لتزوير تريليونات الدنانير العراقية واستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة، بينما اتهم البنك المركزي جهات حكومية بعرقلة الإصلاح النقدي وحملها مسؤولية تعريض مصالح البلاد المالية للخطر.

اجتماع قريب لتعديل قانون الاستثمار

بغداد/المدى

كشفت اللجنة الاقتصادية البرلمانية عن اجتماع قريب لمناقشة تعديل قانون الاستثمار بما يخدم المستثمر والمصلحة الوطنية..

وقالت عضو اللجنة نورة البجاري لـ"دنانير": إن اللجنة تعمل على عقد اجتماع لمناقشة ثلاث نقاط مهمة تصب في مصلحة المستثمر والبلد من خلال تعديل قانون الاستثمار. مبينة ان لجنتها ستناقش موضوع (النافذة الواحدة) والتي تسهل للمستثمر إنجاز معاملاته خلال ساعات بعد حصرها بجهة واحدة كما في إقليم كردستان ومصر، فضلاً عن دراسة التسهيلات المصرفية عن طريق إيجاد مصرف يستقبل المبالغ الكبيرة التي يستخدمها المستثمر. وأضافت البجاري: ان اللجنة سوف تأخذ بنظر الاعتبار قضية الأراضي الصالحة للاستثمار لكي يتسنى العمل فيها دون أن تعرقل عمله.

وكانت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية أعلنت قبل أيام عن توصلها لمجموعة توصيات أو مقررات لتعديل قانون الاستثمار العراقي، وقالت البجاري إن اللجنة توصلت مع هيأة الاستثمار والقطاع الخاص إلى مجموعة توصيات أو قرارات لتعديل قانون الاستثمار العراقي"، ونوهت بأن اللجنة ستعقد مؤتمرا آخر في الفترة المقبلة للوصول الى نتائج تؤدي إلى وضع الأطر الأساسية لقانون الاستثمار.

برلماني يستبعد إقرار قانون النفط والغاز

بغداد/المدى

استبعد عضو لجنة الطاقة والنفط عواد العوادي إقرار قانون النفط والغاز خلال العام الجاري بسبب استمرار المشاكل السياسية وفقدان النظرة المهنية للكتل النيابية.

وقال العوادي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) رغم أهمية تشريع قانون النفط والغاز إلا أن إقراره سيتأخر بسبب النزاعات السياسية وعدم وجود رؤية موضوعية لاختيار المسودة التي ستحقق العدالة في توزيع ثروات النفط في جميع المحافظات المنتجة والإقليم.

وأضاف: أن لجنة الطاقة تتطلع لتشريع قانون جديد للنفط والغاز يضمن حقوق من الثروات والحفاظ عليها، وبصيغة ترضي كل الأطراف المتنازعة حول المسودات السابقة لرفعه الى رئاسة مجلس النواب والتصويت عليه لأنه يعد من القوانين المهمة الذي يجب ان يشرع بعد قانون المحكمة الاتحادية.

ويهدف قانون النفط الذي قدمه مجلس الوزراء الى أن تكون ملكية النفط والغاز في العراق لكل الشعب في كل الأقاليم والمحافظات، والسيطرة على النفط والغاز بما يضمن التوزيع العادل لمواردهما بين الشعب، إضافة الى قيام الحكومة الاتحادية بإدارة وتطوير المصادر البترولية لتحقيق المصلحة الوطنية في أي مرحلة من مراحل العمليات البترولية من خلال التشكيلات والهيئات الواردة في القانون.

الاقتصادية النيابية تحمل الحكومة مسؤولية عدم تنفيذ قوانين دعم الاقتصاد

بغداد/المدى

حمل مقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محما خليل قاسم، الحكومة مسؤولية عدم تنفيذ القوانين الداعمة للاقتصاد العراقي التي تم تشريعها في مجلس النواب.

وقال قاسم في تصريحات صحفية هناك حزمة من القوانين الاقتصادية المهمة التي شرعت من قبل مجلس النواب خلال جلساته السابقة (كقانون التعرفة الجمركية وحماية المستهلك والاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وقانون منع الاحتكار) وعندما تم رفع تلك القوانين إلى الحكومة جمدت وكأنها تتعمد عدم تنفيذها.

وأشار الى أن تلك القوانين مهمة وتخدم الاقتصاد الوطني، لأنها تحد من دخول البضائع الرديئة وتساعد على جذب المستثمرين إلى البلد وتحفيز المنتج الوطني للنهوض به، داعياً الحكومة الى الإسراع بتنفيذها للقوانين لدعم الاقتصاد.

ولفت الى أن دور مجلس النواب تشريع القوانين ومراقبة عمل أجهزة الدولة بحسب ما نص عليه الدستور، لكنه في الوقت الحالي يقوم بتشريع القوانين الحكومة لا تنفيذها، وكذلك لا يستطيع أن يمارس دوره الرقابي بسبب النزاعات والتقاطعات السياسية.

احتراق الغاز يتسبب بخسارة خمسة ملايين دولار يومياً

بغداد/ وكالات

أكدت شركة شل الهولندية أن ما ينتج من الغاز المصاحب من الحقول النفطية الجنوبية في العراق يتجاوز المليار متر مكعب قياسي، وفيما أكدت أن المستثمر منه ثلث الكمية، أشارت إلى أن خسائر البلاد جراء احتراق كميات الغاز تبلغ خمسة ملايين دولار يوميا.

وقال المدير التجاري لشركة شل علي الجنابي إن ما ينتج من الحقول النفطية الجنوبية الثلاثة والتي تشمل الرميلة وأبو غرب المرحلة الأولى والزبير، يبلغ مليار و١٠٠ مليون متر مكعب قياسي"، مبيناً أن "ما يستثمر منه فقط ٤٠٠ مليون متر مكعب قياسي في حين يحرق ٧٠٠ مليون متر من دون الاستفادة منه".

واعتبر الجنابي أن إحراق ٧٠٠ مليون متر مكعب تعني تلوث بيئي بما يعادل ٤٠٠ مليون طن من انبعاث ثاني اوكسيد الكاربون وبما يعادل تشغيل ثلاثة ملايين سيارة يومياً"، مؤكداً أن "خسارة العراق من حرق هذه الكمية تبلغ خمسة ملايين دولار يومياً".

ولفت الجنابي إلى أن "معالجة الكمية التي تحرق والبالغة ٧٠٠ مليون متر مكعب قياسي تعني إمكانية إنتاج ٥٦٠ مليون متر مكعب من الغاز الجاف يومياً"، موضحاً أن "هذه الكمية تكفي لإنتاج ما يقرب من أربعة آلاف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، إضافة لإنتاج ٧٠٠ طن من المكثفات، إضافة إلى إنتاج أربعة آلاف طن من الغاز السائل الذي يكفي لإنتاج ٣٢٠ ألف اسطوانة يومياً".

وكشف الجنابي أن "شركة شل قامت باستثمار ١٧ مليار دولار في مشروع غاز المصاحب للحقول النفطية الجنوبية بالتعاون مع شركة ميتسوبيشي اليابانية وشركة غاز الجنوب"، مشيراً إلى أن "كميات الغاز المنتجة سواء كانت المصاحب منها أو الطبيعي سترتفع لتصل إلى أكثر من خمسة مليارات متر مكعب قياسي خلال السنوات المقبلة بعد تطوير الحقول النفطية الأخرى ضمن جولات التراخيص".

وكانت وزارة النفط قد وقعت عقداً في، (٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١)، مع شركة شل لمعالجة الغاز المصاحب للنفط في الحقول النفطية الجنوبية بعد موافقة مجلس الوزراء في (١٥ من تشرين الثاني ٢٠١١)، على تأسيس شركة غاز البصرة التي ستتولى معالجة الغاز المصاحب للنفط من حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة بالمشاركة بين وشركة غاز الجنوب المملوكة لوزارة النفط بنسبة ٥١٪ وشركتي رويال دتش شل ٤٤٪ وميتسوبيشي اليابانية بنسبة ٥٪.

ويأتي العراق بالمرتبة العاشرة بين دول العالم الغنية بالغاز الطبيعي بعد كل من روسيا وإيران وقطر والسعودية والإمارات وأمريكا ونيجريا وفنزويلا والجزائر، وتبلغ الاحتياطيات نحو ١١٢ تريليون قدم مكعب.

ديالى تشكو إهمال مواقعها الأثرية

بعقوبة/المدى

شكا مجلس محافظة ديالى إهمال المواقع الأثرية في المحافظة، مؤكدا أن تلك المواقع التي تبلغ ٩٠٠ موقع غير خاضعة للحماية الأمنية، داعياً وزير السياحة والآثار إلى زيارة المحافظة ووضع الحلول الناجعة لتطوير واقعها بما يجعلها واجهة حضارية وسياحية.

وقال عضو مجلس ديالى عدنان زيدان الكرخي لـ"السومرية نيوز": إن "المحافظة تضم أكثر من ٩٠٠ موقع أثري بموجب إحصائيات الجهات المختصة"، مبينا أن "غالبية تلك المواقع تعاني الإهمال وأصبحت مرتعا للحيوانات والأخطر كونها غير خاضعة للحماية الأمنية".

وأضاف الكرخي أن "ديالى تضم أيضاً العشرات من المراقد والأضرحة المقدسة التي يمكن أن تشكل نواة لسياحة دينية مميزة إذا ما وجدت من يهتم بها وينظم شؤونها"، داعياً وزير السياحة والآثار لواء سميسم إلى "زيارة المواقع الأثرية في ديالى للوقوف على واقعها وتحديد ما تحتاجه لجعلها بوابة للسياحة وواجهة حضارية تسهم في إنعاش الواقع الاقتصادي لشرائح عديدة من أبناء المحافظة فضلاً عما لذلك من مردود إيجابي للبلاد بعامة".

وكانت محافظة ديالى كشفت قبل أشهر معدودة عن وجود تجاوزات خطرة شملت أكثر من ٤٠ موقعاً اثرياً في مناطق عدة من المحافظة، مؤكدة أنها شكلت لجنة مختصة لرفع التجاوزات ومعاقبة المخالفين للقوانين.

ويذكر أن الآثار الموجودة في محافظة ديالى تمتد إلى حضارات عمرها آلاف السنين، إلا أن جزءا كبيراً من المواقع الأثرية لم يجر التنقيب فيها بعد، ويعود الفضل في ما عثر عليه من آثار حتى الآن إلى عمليات تنقيب محدودة جرت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي من قبل فرق تنقيب أجنبية وعراقية.

وقد تعرضت الآثار العراقية لأوسع عملية نهب في العام ٢٠٠٣، ما أدى إلى اختفاء آلاف القطع التي لا تقدر بثمن من المتحف الوطني بالعاصمة بغداد ومن مواقع أخرى في أنحاء البلاد، واستعاد العراق مطلع ٢٠١٠ نحو ١٠٤٦ قطعة أثرية من الولايات المتحدة الأميركية كانت ضمن قطع كثيرة هربت في أوقات مختلفة، وتم بيع اسطوانات تعود للحضارة السومرية في مزاد (كريستي) العلني في مدينة نيويورك بعد أن سرقت في أعقاب حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، كما أن عمليات سرقة الآثار ما تزال قائمة لا سيما في المناطق النائية التي تكثر فيها التلال الأثرية وتفتقر إلى الحماية الأمنية.

ويذكر أن هيئة الآثار والتراث، أعلنت في نيسان الماضي، عن استعادة العراق ١١٦ ألف قطعة أثرية منذ ٢٠٠٣، مؤكدة أن الآلاف من الآثار الفنية واللوحات والوثائق والمنحوتات العراقية المسروقة أو المهربة تنتظر جهوداً لاستعادتها، ووصفت ما تعرضت له الآثار العراقية، بأنه "أبشع عمليات التهريب والسرقة".

صندوق النقد يتوقع ارتفاع الناتج المحلي

بغداد/المدى

قالت الحكومة إن صندوق النقد الدولي يتوقع وصول الناتج المحلي عام ٢٠١٤ الى ١٥٠ مليار دولار. وقال نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس في كلمة ألقاها في منتدى كرانتس مونتانا الذي عقد في العاصمة الأذربيجانية باكو: إن الاقتصاد العراقي شهد تحولات مهمة على طريق الانفتاح والحرية واعتماد قوى العرض والطلب كآليات أساسية في العلاقات الاقتصادية بالشكل الذي يسهل عملية الاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية.

وأضاف في بيان صادر عن الحكومة أن العراق حقق على الصعيد الاقتصادي جملة من التطورات الايجابية على مدى السنوات الماضية في عدد من المؤشرات، فقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي وتضاعف معه نصيب الفرد من هذا الناتج".

وقال شاويس "بحسب توقعات صندوق النقد الدولي فان الناتج المحلي الإجمالي سيصل إلى حدود ١٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٤". موضحاً إن العراق يمتلك احتياطيات نفطية تبلغ بحدود ١٤٣ مليار برميل واحتياطيات محتملة تتعدى تقديراتها الاحتياطيات المؤكدة وكذلك احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي تبلغ بحدود ١٢٦،٧ تريليون قدم مكعب".

توقع أن تساهم الاستثمارات في هذا القطاع بتطور كبير في مجال الصناعة النفطية في العراق من خلال جولات عقود التراخيص مع العشرات من كبريات الشركات النفطية العالمية"، وأشار إلى أن "قطاع الكهرباء يحتاج إلى استثمارات كبيرة لمضاعفة القدرات التوليدية لسد الطلب المحلي من خلال إنشاء محطات توليد جديدة في عموم العراق، وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في هذا القطاع لتلبية الطلب المتزايد الذي يتوقع أن يتضاعف بحلول العام ٢٠١٥ ليصل إلى ٢٠ ألف ميغاواط". وأكد شاويس أن السوق العراقية هي الأسرع نمواً على مستوى المنطقة في مجال الاتصالات الخليوية رغم أن كثيرا من البنى التحتية في هذا القطاع مازالت بحاجة إلى ضخ استثمارات كبيرة كما تتوفر فرص للاستثمار في مشاريع الاتصالات اللاسلكية وخدمات شبكة الانترنت والهاتف الأرضي.